

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة: 1972-2014

حاشي نوري

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة الجلفة



ملخص:

تسعى كل دول العالم إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في أشكال استثمارات أجنبية مباشرة، بغية الحصول على الأساليب الحديثة والمتطورة والمهارات الفنية المتقدمة والتي تعمل على رفع من مستوى تنافسية اقتصادها، وهذا من أجل تحقيق معدلات نمو في اقتصادها أي العمل على الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، ومن أجل هذا تعمل على وضع سياسات داخلية وخارجية لتشجيع وتهيئة الظروف للمستثمرين الأجانب وانطلاقا من هذا تهدف هاته الورقة إلى إبراز مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وإبرازه كأحد أهم المحددات الأساسية للنمو لأي اقتصاد في أي بلد كان، وطبعاً سنحاول هنا تقديم دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو بالاقتصادي - حالة الجزائر.

Résumé:

L'investissement direct étranger (IDE) se traduit en générale par un transfert de fonds financiers, et par un transfert de technologie et de capitale humaine vers des différents pays L'IDE comprend de nombreux avantages ; il sert notamment de source de capital, crée des emplois, permet l'accès aux marchés étrangers , et ses retombées sur les entreprises locales sont positives en termes de technologie et d'efficacité, et on peut considérer L'IDE comme un moteur de la croissance économique et du développement, et dans cet article on essaie d'étudier l'effet ou l'impact de l'investissement direct étranger (IDE) sur la croissance économique en Algérie.

مقدمة:

تتطلب التنمية الاقتصادية في الدول النامية توفر رؤوس أموال كبيرة، ولتحقيق ذلك تسعى هذه الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات تتمثل في إصدار مجموعة من قوانين محفزة ومشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تعمل على الحد من الإجراءات البيروقراطية وهذا لضمان مناخ ملائم لعمل المستثمر الأجنبي، ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تطرقت لمواضيع التنمية الاقتصادية وكذا المديونية، والتي ألحت من خلال النقاشات على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية العميقة لاقتصاديات الدول الآخذة في النمو، وهذه الإصلاحات يجب أن تتضمن أيضا إجراءات الانفتاح الاقتصادي وإلغاء جميع أشكال القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال دوليا كما تم الإجماع دوليا أيضا على ارتباط الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI foreign direct investement :

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI تاريخيا في تصدير رأس المال من بلد يسمى بالبلد المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو مضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات أو قطاعات معينة⁽¹⁾.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI مشروعات يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو لاشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يضمن له الحق في الإدارة، ويعتمد المستثمر في مشروعه على موارده المالية الخاصة وجميع المؤهلات التكنولوجية والفنية والتسويقية من أجل تحقيق أرباح و يغطي تكاليف الاستثمار. وبذلك يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تحويل رؤوس أموال من دولة لأخرى وهو عملية يتحقق من ورائها نقل للتكنولوجيا وتحفيز وزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على سلطة واتخاذ قرارات داخل المؤسسات التي يقيمها أو يشارك فيها، فنجد أن العديد من الدول تمنح للمستثمر الحق في الإشراف على المشروع ومراقبته واتخاذ أهم قراراته مع تحمل الأرباح والخسائر.

ولقد استخدم مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك من قبل المنظمات والهيئات الدولية، فلقد عرفت منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية FDI بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (بلد مضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا⁽²⁾، ومنه فالاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، وهو يعطي فرصة للقيام بأثر حقيقي على تسيير المؤسسات، كما يتضمن إنشاء أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أو فرع أو المساهمة في خلق مؤسسة جديدة أو إقراض طويل لأجل (5 سنوات).

ولقد عرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية⁽³⁾ :

- ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.
- تملك نسبة كبيرة من رأسمال الوحدة الإنتاجية يعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكبر من 10 % .
- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع.

ولقد عرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني) بمقتضى القانون رقم 10/01 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم على أنه:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

وانطلاقاً من هذه التعاريف استخلص الباحثين التعريف التالي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى ويكون له الحق إما بالمشاركة فقط أو الإدارة والتسيير كاملة من طرفه، و الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك هو هجرة رؤوس الأموال من دولة لأخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولاً في دولة أخرى من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار) مع إمكانية إستفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة، والمهارات التسييرية المرافقة لتلك الاستثمارات، وهو ما ينعكس إيجاباً على حجم صادرات الدولة المضيفة والتخفيف من عجز ميزان مدفوعاتها والرفع من معدل نموها الاقتصادي.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتحدد كل نوع منه بناءً على وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، كما يعتمد في ذلك أيضاً على وضعية البلد المضيف وفلسفة نظامه السياسي ودرجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من وراء ذلك الاستثمار، كما أن حجم وشكل الجهة المستثمرة له الأثر في اختيار نوعه وهذا من خلال خصائصها وعالميتها وتخصصها وأهدافها.

ويمكن تحديد شكل FDI من خلال دراسة الغرض والدافع الذي تسعى له تلك الاستثمارات و أسباب انتقالها إلى:

أ- الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: وهذا الشكل موجود غالباً في البلاد النامية، حيث تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا تلك الدول مثل (المواد الأولية، رخص العمالة، توفر البترول...) و يشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية و كذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسعى وراء السوق ووفراته كمتوسط دخل الفرد و نموه و حجم السوق من حيث تعداد السكان و مناطق التجارة الحرة وقد ساد هذا النوع خلال ستينيات و سبعينيات القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات كما كان سببه ارتفاع تكاليف النقل و قيود الحماية التجارية و كل ذلك يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يسعى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخفيض تكلفة عمليات الإنتاج وتعظيم الربح من خلال الاستثمار في قطاع البحث والتطوير، و يكون غالباً في الدول المتقدمة، و يأخذ أشكالاً مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركة الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، كما يتركز هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب إنتاجية و مهارة عاليتين، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، وهذا يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة للبلد المضيف للاستثمار و أهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحوجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

د- الاستثمار الباحث عن أصول تجارية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار.

3- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في العملية الاقتصادية أو ما يعرف بدور المسرع أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية، حيث تسعى البلدان المختلفة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف لها، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى :

- المحافظة على رأسمال الأصلي للمشروع وهذا من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة الثروة مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأسماله الأصلي ويجنبه الخسارة⁽⁴⁾.

- البحث عن التمتع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، من أجل تعظيم أرباحه والتقليل من حجم التكاليف، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام بغية السيطرة على الأسواق الدولية.

- البحث عن سبل اختراق الأسواق الدولية، وهذا من أجل خلق منافذ لفائض إنتاجها.

- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، حيث يجد المستثمر الأجنبي تكلفة الأيدي العاملة في بلده الأصلي باهظة الثمن والأجور مرتفعة كثيرا هناك، وهو عامل أدى إلى استقرار عمل الشركات المستثمرة في الدول المضيفة.

- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي يقدمها حكومات البلدان المضيفة من أجل تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق، فيحدث تطور في طرق الإنتاج وهو ما يؤدي إلى تحسين أداء الهيكل الإنتاجي والاقتصادي للدولة المضيفة، فترتفع بذلك القدرة التصديرية لهذه الدول مما يدعم رصيد الميزان التجاري من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، وهو ما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسيات.

- إن من أهم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة وقد تضغط الدول الصناعية من خلال هذه العلاقات على البلدان النامية لتحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية.

4- سياسات دعم خطة جذب الاستثمار الأجنبي:

إن أهم سياسات دعم خطة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي⁽⁵⁾ :

- توفر الإرادة لدى أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية: يعد توفر هذا العامل أساس نجاح إستراتيجية دعم التدفقات FDI ، على أن يترجم ذلك إلى خطوات فعلية في مجال التشريع والتنفيذ لزيادة هذا التدفق، وصانعي القرار الاقتصادي عليهم وضع القوانين الملائمة لذلك مثل (قوانين حماية الملكية وقوانين الشركات، تحرير التجارة ورأس المال، دعم المنافسة، الخصخصة... الخ) وكل ذلك يوفر للمستثمر الأجنبي الإطمئنان والضمان بأن استثماراته بحماية تكلفتها تلك القوانين

ولا تتغير حتى وإن تغيرت الحكومة، في حين يقع على الجانب التنفيذي مهمة ترجمة تلك التشريعات إلى واقع فعلي تسهل و تحمي الـ FDI. ويشترط وضوحها واستقرارها.

- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من تدفق الـ FDI: إن الحوافز و الإعفاءات المشجعة لتدفق الـ FDI ما هي إلا عبئا اقتصاديا و ماليا، و بالتالي لا بد من أن يكون المردود الاقتصادي للتدفق أكثر منها، و إلا لا داعي من ذلك وعليه يجب أن تكون الأهداف واضحة و محددة سواء ما يتعلق منها بزيادة الصادرات أو إشباع حاجة السوق المحلية.

- سياسة دعم الـ FDI يجب أن تكمل سياسة دعم الاستثمار المحلي و ليست منافسة أو متناقضة معها: ذلك أن الاعتماد الكلي على الـ FDI الأجنبي قد يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لذلك يجب أن يكون مكملا لسياسة تكوير الاستثمار المحلي.

- التكامل بين فروع الشركات الأجنبية و وحدات الإنتاج المحلية: التنمية لا تتحقق إلا إذا كان هناك ارتباط بين الشركة الأجنبية و قطاعات الإنتاج المحلية المنتفعة من التكنولوجيا والإدارة المتطورة.

- السياسات الاقتصادية: لكي تحقق الدولة أهدافها من جذب الاستثمار الأجنبي لا بد أن تضع السياسات الملائمة لتحقيق ذلك كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، فتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة هو المحدد للإستراتيجية اللازمة بما في ذلك تحقيق الجوانب المالية اللازمة لتنفيذها و مختلف السياسات و التحفيزات اللازمة لنجاح جذب الاستثمار الأجنبي في الدولة.

- الترويج الإعلامي: هو كل الطرق التي تعرف المستثمر الأجنبي بالفرص الاستثمارية المتاحة و حجمها و قطاعاتها الرئيسية و التسهيلات و إلغاء الازدواج الضريبي و الخدمات الحكومية المتوفرة و الندوات و استقبال المستثمرين و إقامة المعارض... الخ.

- الاعتماد على سياسة تقدم الحوافز لموجهة بدلا من الحوافز العامة: إن الحوافز و التسهيلات و الإعفاءات ما هي إلا تكلفة يتحملها الاقتصاد المحلي و بالتالي يجب ربط تلك السياسات بقطاعات معينة تتمتع بها الدولة بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم فائدة على البنية الاقتصادية الشاملة.

- تقرير الموارد البشرية: تعد العمالة المدربة والرخيصة نسبيا مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة و المتقدمة عاملا أساسيا في جذب الاستثمار الأجنبي، و ذلك لارتباطها بتكلفة الإنتاج و من ثم بالـ FDI و خاصة ذلك النوع المرتبط بالمنافسة على الأسواق المحلية، كذلك نفس الشيء بالنسبة لبرامج التعليم و التدريب التي تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- العناصر المعوقة للاستثمار بالدول النامية:

بناء على البحث الذي قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات، وهذا من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري. ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار الدول العربية ومنها الجزائر جزءا لا يتجزأ من الدول النامية، وذلك على النحو التالي⁽⁶⁾:

المجموعة الأولى:	المجموعة الثانية:
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي - البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص. - عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار. - عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية. - القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج. - عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.	- عدم توافر النقد الأجنبي. - صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار. - صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول. - عدم توفر الأيدي العاملة المدربة. - عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر. - صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار. - عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.
المجموعة الثالثة:	المجموعة الرابعة:
- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج. - عدم توافر الاستقرار الأمني. - ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب. - ارتفاع معدلات التضخم. - تسلط السلطة الحكومية. - عدم توفر خرائط استثمارية.	- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف. - محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية. - احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية. - عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة. - تفشي الرشاوى والعمولات. - غياب التكامل الاقتصادي العربي. - القيود المفروضة على رأس المال.
المجموعة الخامسة:	تابع المجموعة الخامسة:
- عدم توافر بنوك للمعلومات. - عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار. - عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار. - عدم وجود سوق مالية متطورة. - عدم ثبات السياسة الاستثمارية.	- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية. - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية. - عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

و بالمقابل وعلى عكس ما ذكر سابقا فيما يتعلق بأهم العوامل التي حالت دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية فإن هناك بالمقابل عوامل أدت إلى جذب هذه الاستثمارات مثلا لدول الشرق وجنوب شرق آسيا أو ما يعرف بمحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتلخص في العاملين التاليين⁽⁷⁾:

أ- المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي:

لقد لعب النمو الاقتصادي أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية بدول شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة اندونيسيا والصين. فوصل معدل النمو بتلك المنطقة 7% سنة 1996. فعلى سبيل المثال حققت الصين في سنة 1992 معدل نمو بلغ 12% وهذا المعدل لم يحققه أية دولة من دول العالم، أما في سنة 1996 حققت معدل نمو قدره 9,7% وانخفض معدل التضخم إلى 6% ومن ثم بلغ نصيبها من الاستثمار الأجنبي 63 مليار دولار سنة 2001.

ب- وضعية الاستثمار والادخار المحلي بالمنطقة:

يعتبر الاستثمار والادخار المحلي عاملا مهما في نجاح الدول الآسيوية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث كان معدل الادخار أعلى من الدول والمناطق الأخرى، فمعدل الادخار في سنة 1995 بلغ 35% من الناتج القومي الإجمالي، بينما كان معدل الادخار بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء أقل من 15% ودول أمريكا اللاتينية 19%. فدول شرق آسيا في مجموعها هي الدول الوحيدة في العالم التي يرتفع فيها معدل الادخار عن الاستثمار جاعلا منها مصدرا صافيا لرأس المال.

6- واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعمل السلطات الجزائرية جاهدة على تحرير سياستها الاقتصادية من أجل جلب وإنجاح فرص الاستثمارات الأجنبية نتيجة عدم توفر التكنولوجيا الحديثة والتقنيات العالية نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة النمو و التحول الاقتصادي، لكن ورغم كل ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية و بشرية و الطاقوية تؤهلها إلى احتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها لازالت تعاني من التعقيدات في إجراءات خاصة بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل السياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وفي إطار التطرق إلى واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نلخص فيما يلي أهم المعوقات التي اعترضت قدوم وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أ- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر⁽⁸⁾:

رغم كل التدابير والإجراءات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تظل الجزائر من الدول الأقل جذبا لها، ويرجع هذا طبعاً إلى مجموعة من العوامل يراها الباحثون أنها تتعلق بعدة جوانب منها مثلاً الجانب السياسي والقانوني، ففي مجال الاستقرار السياسي تعاقبت في الجزائر عدة حكومات على السلطة في فترات قصيرة نتيجة الظروف الأمنية الصعبة (طبعاً خلال الفترة 1992-2002)، وتبعاً لهذا أصبحت القرارات الاقتصادية تتأثر كثيراً ومباشرة بالمواقف السياسية الفوقية، كما أصبحت المنظومة القانونية تتميز بعدم الاستقرار حيث توجد عدة إشكالات مرتبطة بقطاع العمال والمتنافسين والشركاء، وشكلت كل هذه العوامل عائقاً كبيراً لجلب هذا النوع من الاستثمار إلى الجزائر، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن المنظومة المالية والإدارية ليست في مستوى تطلعات المستثمرين الأجانب، ففي قطاع البنوك يضل التسيير بها يتميز بالبيروقراطية والمحابة في انجاز المعاملات، وانعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك، إضافة إلى ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك واعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة) قد تعادل مرتين قيمة المشروع المراد استثماره، وندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك، والاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها، إضافة إلى استغراق البنك وقتاً طويلاً (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح ثلاث أشهر أو أربع أشهر في تونس والمغرب، كما تعتبر الإجراءات الإدارية في الجزائر لإنشاء مستثمرة أو مؤسسة أكثر تعقيداً مقارنة بدول الجوار، حيث يتطلب إنشاء مشروع استثماري 14 إجراء مختلفاً، ومعالجة الملف الخاص بالمشروع بين مرحلة وأخرى يستغرق مدة زمنية بين يومين و 20 يوماً، وفي النهاية تصبح المدة المنتظرة لتجسيد المشروع منذ إيداع الملف حوالي 360 يوماً في حين تستغرق هذه المدة في المغرب مثلاً 75 يوماً، بينما في تونس يستغرق حوالي 90 يوماً وفي فرنسا يستغرق 56 يوماً.

ب- حجم الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر:

من أجل توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية بغية المساهمة بشكل كبير في تنمية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين والتشريعات في محاولة منها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير الظروف الملائمة لمساهمة في تنافسية الاقتصاد الوطني، وبناء على تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2008 الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية U. I. C. T. A. D تسارع وتيرة نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا والتي بلغت سنة 2006 1411 مليار دولار، وفي سنة 2007 بلغت 1833 مليار دولار، وفي الجزائر يظهر الجدول التالي تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خلال الفترة 2002-2009⁽⁸⁾.

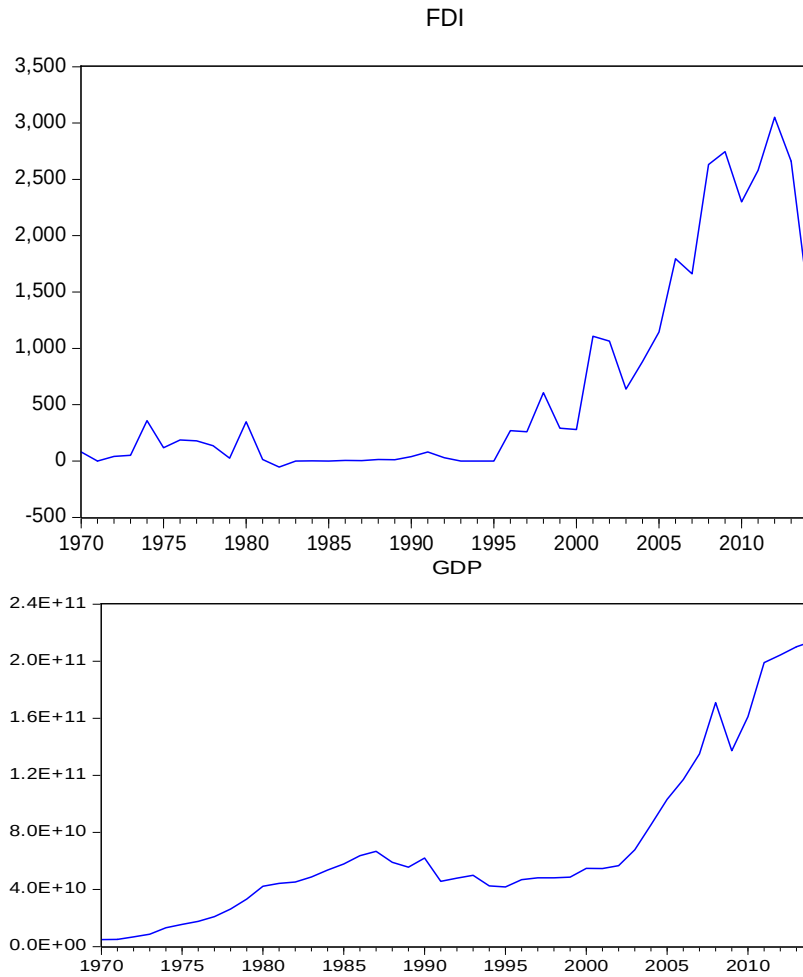
المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ 10 ⁶ دج	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
استثمارات محلية	70491	99,03	5 017 890	74,81	909 465	91,04
شراكة	294	0,41	764 593	11,40	31 030	3,31
استثمارات أجنبية مباشرة	400	0,56	924 393	13,78	58 450	5,85
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0,97	1 688 985	25,18	89 480	8,96
المجموع الكلي	71185	100	6 706 875	100	998 945	100

من خلال معطيات الجدول يظهر حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو الجزائر والتي بلغت خلال الفترة 2002-2009 694 مشروع استثماري أجنبي، موزعة ما بين الشراكة مع مستثمرين أجانب أو ملكية كاملة للأجانب بمبلغ إجمالي يقدر بـ: 1 688 985 مليون د ج، منها طبعاً 294 مشروع شراكة بين أجانب ومحليين وبمبلغ مقدّر بـ: 764 593 مليون دج، و 400 مشروع بمبلغ إجمالي مقدّر بـ: 924 393 مليون دج مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب محققة بذلك 89 480 منصب شغل مباشر للأيدي العاملة الجزائرية، وإذا تطرقنا إلى انعكاسات الاستثمار الأجنبي على قطاع الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات، فتشير الدراسات أن هذا الأثر يبقى هامشياً، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية 2,4 بالمائة خلال الفترة 2008-2009 أو ما يعادل 1,937 مليار دولار، ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل كبير على قطاع المحروقات ورفع من مستوى القدرة التصديرية لهذا القطاع، ولإبراز مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي أو بالأحرى على النمو الاقتصادي نتطرق في المحور التالي إلى الدراسة القياسية التالية.

7- الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

باستعمال معطيات البنك العالمي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الخاصة المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، الناتج الوطني الخام GDP) وللفترة 1970-2014.

7-1 دراسة الاستقرارية للسلاسل (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، الناتج الوطني الخام GDP):



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

- إختيار طول التأخير:

FDI

التأخير	AIC	SC
4	14.53529	14.83084
3	14.65765	14.90842
2	14.58494	14.79181
1	14.59986	14.76369

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

GDP

التأخير	AIC	SC
4	49.29995	49.59551
3	49.27680	49.52756
2	49.29348	49.50034
1	49.24731	49.41114

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

من خلال مقارنة معيار شوارتز SC بواسطة برنامج *Eviews* نلاحظ أن طول التأخر لاختبار ديكي فولر (ADF) بالنسبة لاستثمار الأجنبي المباشر هو 1 ، و لمعدل النمو هو 2. بإجراء اختبار ADF على سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن $1 = \phi$ (t المحسوبة أكبر من t الجدولة) أي أنه وجود جذر الوحدة و منه نستنتج عدم إستقرارية السلسلة و هي من نوع DS. نفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو نلاحظ أن $1 = \phi$ (t المحسوبة أكبر من t الجدولة) أي أنه وجود جذر الوحدة و منه نستنتج عدم إستقرارية السلسلة و هي من نوع DS. نلخص ذلك في الجدول التالي المتحصل عليه بواسطة برنامج *Eviews*:

GDP		FDI		
T الجدولة	T المحسوبة	T الجدولة	T المحسوبة	
-	-	-	-	النموذج 6
3.518090	0.025717	3.515523	2.086229	
-	1.558405	-	-	النموذج 5
2.931404		2.929734	1.118875	
-	3.009907	-	-	النموذج 4
1.948686		0.573242	1.948495	

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي المباشر و القيام باختبار ADF عليها نلاحظ عدم وجود جذر الوحدة (t المحسوبة أصغر من t الجدولة) و منه نستنتج إستقرارية السلسلة. بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى على معدل النمو و القيام باختبار ADF عليها نلاحظ عدم وجود جذر الوحدة (t المحسوبة أصغر من t الجدولة) و منه نستنتج إستقرارية السلسلة. و نلخص ذلك في جدول التالي المتحصل عليه بواسطة برنامج *Eviews*:

ΔGDP		ΔFDI		
T المجدولة	T المحسوبة	T المجدولة	T المحسوبة	
-3.520787	-5.326080	-3.520787	-5.259419	النموذج 6
-2.933158	-4.680751	-2.933158	-5.284227	النموذج 5
-1.948886	-3.762039	1.948886	-5.123141	النموذج 4

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

و منه الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الوطني الخام متكاملان من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)

7-2 اختبار السببية لغرانجر:

بواسطة برنامج *Eviews* وجدنا أن طول التأخير المستعمل هو 1 و تحصلنا على الجدول التالي:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/20/16 Time: 10:57			
Sample: 1970 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DFDI	42	2.45791	0.0995
DFDI does not Granger Cause DGDP		6.37770	0.0042

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

من الجدول نلاحظ :

- Prob=0.09>0.05 ومنه فإن DGDP لا يسبب DFDI

- Prob=0.0042<0.05 ومنه فإن DFDI تسبب DGDP

3- اختبار التكامل المتزامن:

بواسطة برنامج *Eviews* وجدنا أن طول التأخير المستعمل هو 2، و بإجراء اختبار *Johansen* نتحصل على الجدول التالي:

Date: 05/20/16 Time: 10:58
 Sample (adjusted): 1972 2014
 Included observations: 43 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: FDI GDP
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.435116	25.65338	15.49471	0.0011
At most 1	0.025134	1.094588	3.841466	0.2955

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.435116	24.55879	14.26460	0.0009
At most 1	0.025134	1.094588	3.841466	0.2955

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

FDI	GDP
-0.002029	1.73E-11
0.002145	-4.91E-11

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(FDI)	98.87366	43.51777
D(GDP)	-5.44E+09	1.06E+09

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1348.834

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FDI	GDP
1.000000	-8.55E-09
	(1.9E-09)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(FDI)	-0.200582	(0.09639)
D(GDP)	11042438	(2967446)

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews8 .

و بقراءتنا للجدول نجد أن القيمة الذاتية (Trace Statistic) أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % و منه وجود علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو.

7-4 نموذج تصحيح الخطأ:

نقوم بذلك على مرحلتين:

أولاً: بتقدير علاقة المدى الطويل $Tx_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}FDI_t + e_t$ بواسطة طريقة المربعات الصغرى فنتحصل على النموذج التالي:

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/20/16 Time: 19:31				
Sample: 1970 2014				
Included observations: 45				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	55066450	4300574.	12.80444	0.0000
C	3.42E+10	4.84E+09	7.072985	0.0000
R-squared	0.792224	Mean dependent var	6.99E+10	
Adjusted R-squared	0.787392	S.D. dependent var	5.75E+10	
S.E. of regression	2.65E+10	Akaike info criterion	50.88435	
Sum squared resid	3.03E+22	Schwarz criterion	50.96465	
Log likelihood	-1142.898	Hannan-Quinn criter.	50.91429	
F-statistic	163.9537	Durbin-Watson stat	0.585309	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

ثانياً: تقدير علاقة المدى القصير بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta Tx_t = \alpha_1 \Delta FDI_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t \quad \alpha_2 < 0$$

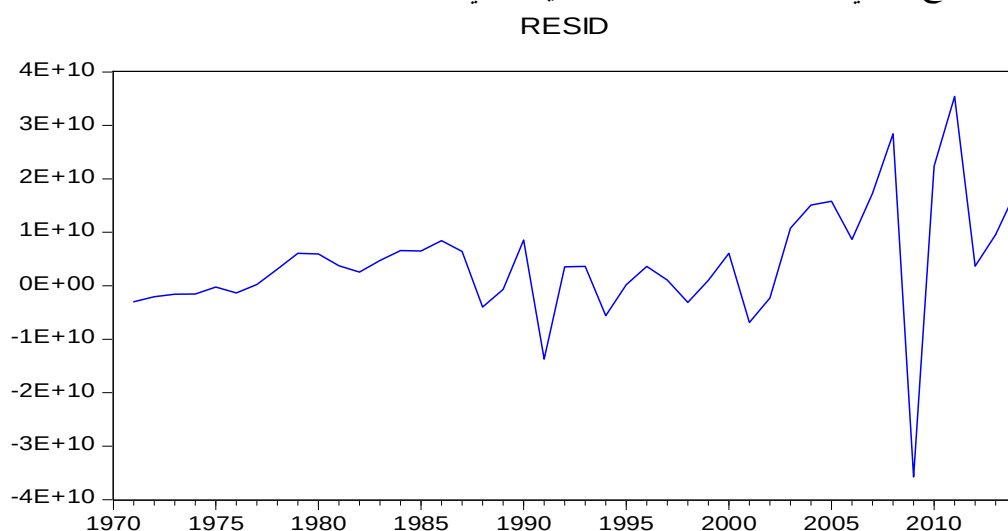
فنتحصل على النموذج التالي:

و تكتب النموذج كما يلي:

$$\Delta GDP_t = 8950628 \Delta FDI_{t-1} - 0.115605 e_{t-1} + \hat{u}_t$$

(5350529) (0.084225)

و بعدها قمنا باستخراج البواقي و نتحصل على التمثيل البياني للبواقي:



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

من خلال قراءة التمثيل البياني نلاحظ ان البواقي تمثل تشويش أبيض و للتأكد نقوم بإجراء اختبار *Ijung-Box* ، من بيان الترابط لدينا $Q' = 16.851$ و هي أقل من $\chi^2(h)$ أي نقبل فرضية العدم و منه البواقي تمثل تشويش أبيض.

من خلال الدراسة القياسية ومن خلال أيضا المنحني الذي يعكس تطور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يعرف ذلك الاستقرار المطلوب، ويرجع هذا نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، والتي كانت وراء إحجام المستثمر الأجنبي من الاستثمار في الجزائر، دون أن ننسى كذلك القوانين والإجراءات غير المشجعة على الاستثمار، بالتالي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر لا يكون مفسرا إلا على المدى الطويل، حيث بينت الدراسات الحديثة التي تطرقت لموضوع النمو في الجزائر أن قطاع المحروقات هو المسبب الرئيسي للنمو، ومنه يعتبر النمو المحقق نموا عابرا وليس مستقرا (مستمر) طالما أن أسعار النفط في الأسواق الدولية مرتبطة ارتباطا كبيرا بالظروف السياسية والاقتصادية العالمية، حيث ونتيجة ارتفاع سعر البرميل الذي وصل إلى حدود 100 دولارا عرفت الجزائر نموا في حجم احتياطي الصرف الذي فاق 250 مليار دولار خلال الفترة 2000-2009، وانخفاضا كبيرا في حجم هذا الاحتياطي في الفترة 2012-2015 بسبب تدهور سعر البرميل الذي وصل إلى دون 33 دولارا.

الخلاصة:

في الجزائر تعمل السلطات المحلية على توفير ما يعرف بالمحددات المؤثرة في القرار الاستثماري أو التأثير عليها بما يسمح بخلق بيئة اقتصادية ملائمة ومحفزة، ويتضح هذا من خلال البرامج والإصلاحات التي تتجه نحو ترقية وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وذلك في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك قطاع الخدمات، وعموما وفي موضوع الدراسات والنماذج الحديثة التي اهتمت بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي أظهرت أن النمو ينجم عند استخدام أساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة تكنولوجيا وعن نمو كذلك أحد عناصر الإنتاج كعنصر العمل (عنصر رأس المال البشري) وعنصر رأس المال المادي ولخلق القيمة المضافة لا بد من توفر رؤوس أموال كبيرة موجهة للاستثمار في جميع قطاعات المشكلة والمؤثرة في الاقتصاد الوطني مع توفر طبعاً الطرق الفنية وتقنيات تكنولوجيا حديثة ودقيقة في الإنتاج، مع وجود أيدي عاملة مؤهلة فنيا وإطارات كفوءة، دون أن ننسى الأساليب الحديثة في التسويق على الصعيدين المحلي والدولي، إن هذه العوامل كلها تعمل على تحسين مستوى جودة المنتجات والرفع من حجمها وبالتالي يصبح للمنتج المحلي قدرة تنافسية عالمية الأمر الذي يسمح بنمو قطاع الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات أي تحسين رصيد الميزان التجاري وبالتالي نمو مستوى الناتج المحلي وهو ما ينعكس على مستوى نصيب الفرد المتوسط من هذا الناتج وتحقيق الرفاهية له.

الهوامش:

- (1)- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، ص 69، دار صفا للطباعة والنشر، عمان، 2011.
 - (2)- حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 70.
 - (3)- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، ص 20، مكتبة حسن العصرية ، بيروت، 2013.
 - (4)- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، ص ص 20-22، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
 - (5)- حسن كريم حمزة – مرجع سابق - ص 78.
 - (6)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول لعربية، 1993.
 - (7)- عبد القادر بابا، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العامة الراهنة، ص 83.
- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- (8)_ Source : A N D I , Bilan des déclarations d investissements, Evolution des déclarations d investissements Période 2002 – 2009.
- (9)- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- (10) _Alexis, Henry Tulkens, Fondements d économie politique , De Boeck, 2 Edition, Paris, 1997.
 - (11) _Arnaud Mayeur, Choix collectifs et raison d état Traite de macroéconomie, coll,Major, 1^e Edition, Paris, 2004.
 - (12) _Arrous Jean, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999.
 - (13)_Barro Robert J., Sala I Martin Xavier, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996.
 - (14)_Éric DOR, « Économétrie »,Pearson Education, France, 2004.
 - (15)_ Régis Bourbonnais, « Économétrie », 5 édition, Dunod, paris, 2004.
 - (16)_ Sevestre Patrick, Econométrie des données de panel, Paris, Dunod,2002.
 - (17) _Wiliam Green , Ecnometric Analysis, 5th ed , NJ: Prentice Hall, Apper Saddle River,2003.